



على هامش قضية هشام حداد

لماذا «فلت» القضاء اللبناني على الإعلام؟

نادية كنعان

في غضون أقل من أربعة أشهر، سُجّلت في لبنان الكثير من الحالات التي تحرك فيها القضاء ضد الإعلام، آخرها أول من أمس، حين طلب مدعي عام التمييز، القاضي سمير حمّود، الإدعاء على مقدم برنامج «لهون وبس» (الثلاثاء، 21:30، lbc1)، هشام حدّاد (الصورة)، على خلفية «تعرّضه لمواقع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، وأمين عام «تيار المستقبل» أحمد الحريري» في الحلقة التي عُرضت في 2 كانون الثاني (يناير) الحالي. من جانبها، أحوّلت النائب العام الاستئنافية، القاضيّة غادة عون، هذا الإدعاء إلى محكمة المطبوعات في جبل لبنان سنّداً إلى المادة 23 من المرسوم الإشتراعي 77/104 التي تنص على أنه «إذا تعرّضت إحدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر مساً بكرامته، أو نشرت ما يتضمّن ذمّاً أو قدحاً أو تحقيراً بحقّ أو بحق رئيس دولة أجنبية، تحركت دعوى الحق العام بدون شكوى المتضرّر...». في الحلقة المشار إليها، وأثناء تطوّره لمشاهدات التلفزيونات اللبنانية خلال سهرة رأس السنة، استند حدّاد إلى أحد توقّعات ميشال حايك على mtv حيث نصّح بن سلمان بـ «عدم تناول الوجبات السريعة»، ليعلق بأسلوبه الساخر المعتاد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى سعد الحريري أثناء الحديث عن احتفالات رأس السنة التي رعاها في وسط بيروت، وأحمد الحريري الذي عرض له فيديو وهو يغني «That's the Way».

فور الإعلان عن النبا، بدأت التكهّنات حول الجهة التي حرّكت الدعوى، قبل أن تنفي أوساط سعد وأحمد الحريري علمها بالموضوع. وبعدها أكد وزير العدل سليم جريصاتي أنه لم يحرك النيابة العامة ضد حدّاد، حسم القاضي سمير حمّود الأمر، معلناً لـ lbc1 أن «النيابة العامة التمييزية هي التي حرّكت الشكوى، لأنّ بعض الكلمات التي وردت في الحلقة تحوي إساءة وتشهيراً، وتمسّ علاقات لبنان بدولة أخرى»، مضيفاً أنّ «المحكمة هي التي تفصل في صحة هذا الإدعاء».

في هذا السياق، نقلت lbc1 عن وزير الإعلام، ملحم الرياشي، قوله لحدّاد: «عملوك خدمة مجانية... ما تزعل»، مؤكداً أنّ الحريات الإعلامية مقدّسة و«مش كل واحد بقول نكتة بتصير قضية»، ليردّ هشام بالقول: «(أشكره على دعمه، لكنّ الغريب أنّ السياسيين يدعموننا كمشاهدين في حين أنّ الوزير هو السلطة، فليقف إلى جانبنا وليتحرك معنا في القضية».

تأتي قضية المقدم السابق لبرنامج LOL، بعدما استدعى الإعلامي مارسيل غانم، بعد حلّقه الشهيرة في «كلام الناس» على lbc1، بعيد إعلان الرئيس سعد الحريري إستقالته من الرياض، قبل أن يطلب وزير العدل سليم جريصاتي من حمّود، إجراء «التعقبات» بحقّ الزميل أسعد أبو خليل المقيم في الولايات المتحدة منذ العام 1983، على خلفية بوست نشره على تويتر يهاجم فيه الجيش اللبناني. علماً بأنّ ملاحقة أبو خليل أعقبت وشاية «المؤسسة اللبنانية للإرسال» به في تقرير تناول هذه التفرّقة، وسبق ذلك استدعاء الزميل إلي حنا للتحقيق أمام المباحث العسكرية بعد مقابلته الشهيرة «حبيب الشرتوني: البطل... وحيداً»

التي نشرت في «الإخبار» في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2017.

هذه الوقائع المستهجنة والمستغربة، تدفعنا إلى السؤال: لماذا كلّ هذه الملاحقات القضائية؟ وهل هي سياسة ممنهجة، ستتحوّل من بعدها هذه السلطة إلى أداة لكم أفواه أهل الصحافة والإعلام وترهيبهم؟ أم أنّها تجري في سياق مصالح ورسائل سياسية قبيل الانتخابات النيابية المزمع عقدها في أيار (مايو) المقبل؟ أم أنّ قدرة السياسيين والمسؤولين على تقبل النقد والسخرية صارت معدومة؟ وهل للموضوع علاقة بانعدام الحس الديمقراطي لدى الطبقة الحاكمة في السعودية؟ ولماذا يبدو الاستهداف متركزاً على أسماء شهيرة؟

في اتصال مع «الأخبار»، يوضح هشام أنّ القضية عون تُلقت طلباً شفهيّاً بالإدعاء عليه من قبل القاضي حمّود، ثم ارتأت «تحويله إلى محكمة المطبوعات، بعد عدم حصولها على طلب خطّي»، متسائلاً ما إذا كان صحيحاً أنّ حمّود تقدّم بطلبه بعد مشاهدة الحلقة أم أنّ هناك من لفت نظره إلى ذلك. وفيما أبدى تخوّفه من تحوّل القضاء إلى سلطة رقابة على حرّية الإعلام، قال هشام حدّاد: «يا ليتته يتحرّك تلقائياً إزاء مواضيع أخطر تمسّ بصحة المواطن ومصالحته، كالنفايات التي تفكك بنا مثلاً».

(باول كوكزينسكي - بولندا)

عن حيثيات القضية - ورغم شجبه لهذا التحرك القضائي - يرى المستشار القانوني في جمعية «مهارات»، طوني مخايل، أنّ هناك جانباً إيجابياً يتمثّل بأنّ «القاضيّة عادة عون حوّلت الموضوع إلى محكمة المطبوعات من دون أن تطلب التوسّع في التحقيق، مما يجنّب هشام المثول أمام قاضي

يجبر ردّ الادعاء لأنّ المادة 23 لا تنطبق على بن سلمان وسعد وأحمد الحريري

التحقيق. كما أنّها حصرت قضية إعلامية بهذه المحكمة تحديداً، في ما يبدو كأنه استدرار لما حصل مع مارسيل غانم سابقاً».

إلا أنّ مخايل يستغرب الاستناد إلى المادة 23 المرتبطة برئيس الدولة أو رئيس دولة أجنبية لأنّ أياً من الأشخاص الثلاثة (محمد بن سلمان وسعد الحريري وأحمد الحريري) المذكورين في الدعوى لا تنطبق عليهم

هاتان الصفتان.

يوافق المدير التنفيذي لجمعية «المفكرة القانونية»، المحامي نزار صاغية، على هذه النقطة مشدداً على أنه في هذه الحالة «يجب أن يردّ الإدعاء، في ما يخصّ الشخصيات المذكورة، لا يمكن تحريك دعوى الحق العام، بل على الإدعاء أن يكون شخصياً من قبل المتضرّر». ويتابع قائلاً: «يتبيّن في هذا الحالة أنّ النيابة العامة غير مطلعة على مبدأ أساسي وهو الحق في الفكاكة. فللبرامج والأعمال الفنية الفكاهية والساخرة سقف أعلى من الحرية، وفق حكم صادر في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 عن محكمة إستئناف بيروت، برئاسة القاضيّة فريال دلول، التي أسقطت جميع التهم الموجهة إلى الممثلين اللبنانيين، إدمون حدّاد وراوية الشاب، في قضية الإخلال المسرحي Halleluiah It's Raining الذي قدّمه عام 2009.

هنا، تأسف صاغية للواقع اللبناني اليوم بعدما كانت الأمور تتطوّر بشكل ملحوظ قبل عقود: «في الستينيات، صدرت خمسة أحكام عفو عن جرائم مطبوعات، وفي العام 1972 طرح في مجلس نواب تحويل كل القضايا المتعلقة بحرّية التعبير إلى محاكم مدنية بناءً على طلب المتضرّر».

«سوريانا» يارا أبو حيدر

«سوريانا... نسور الزوبعة» هو عنوان الوثائقي الذي أعدته وأخرجته الممثلة والمخرجة اللبنانية يارا أبو حيدر (الصورة). العمل الذي يعرض يوم الأحد (21:00 مساءً) على «الميدان»، يضيء على مجموعة كفاحية لم تأخذ حقها في التغطية طوال الحرب السورية. إنهم «نسور الزوبعة» في «الحزب السوري القومي الاجتماعي». يرصد الشريط تضحياتهم في الميدان على «أمل أن يقدم هذا الوثائقي، بعض الوفاء لذكرى أدونيس (نصر) ورفاقه الشهداء في نسور الزوبعة وكل شهداء سوريا».

«دار الحياة» العزيز من التازم

يعيش الموظفون في «دار الحياة» في بيروت صراعاً بينهم وبين القائمين على الدار التي تضمّ جريدة «الحياة» ومجلة «لها». بعد إبلاغهم بإقفال المكتب في بيروت (الأخبار 2018/1/23) بدأت مرحلة مهمة لتحصيل حقوق المصروفين، بعدما تلبّغوا أنهم لن يحصلوا على تعويضاتهم المادية. إذ يستعد الموظفون لتشكيل لجنة (بتعيين ممثلين عنهم) لحضور جلسة التشاور المقبلة في الجلسة المخصصة للتشاور في مبنى وزارة العمل في الأول من شباط (فبراير) المقبل. كذلك يتعرّض الموظفون لضغط كبير لتفريقهم، بعدما تلقى جزء منهم وعوداً شفهيّة ببقاء عملهم كـ«فري لانسر» في بيروت، وسيخسرون تلك العقود في حال توقيعهم الدعوى القضائية ضد «دار الحياة» لتحصيل حقوقهم.

نانسي تصور «ومعك»

تستعد نانسي عجرم لتصوير أغنية «ومعك» التي طرحتها ضمن البومها الأخير «نانسي 9» الذي أبصر النور الصيف الماضي. ستدور الكاميرا في بيروت، ويكون العمل المنتظر جاهزاً للعرض خلال أسابيع.

مروان في قطر

بعدها أعلنت قناة mbc الحرب على المغنّين اللبنانيين يارا وجوزيف عطية بسبب غنائهما في قطر ومنع بثّ أغنيتهما، كذلك الحال بالنسبة إلى مروان خوري لأنه يقدم برنامج «طرب مع مروان» على قناة «العربي» الممّولة من قطر، يحيي خوري سهرة عيد العشاق في الدوحة. فقد أعلن صاحب أغنية «لو» على صفحاته على السوشال ميديا إحياء حفلة في قطر في 8 شباط (المقبل)، في مناسبة «الفالنتاين» الذي يصادف في 14 شباط المقبل.

